مرســـوم ســـلطاني
رقـم ٨٩/٤٣
بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع
الطرق الداخليـــة في بعض الولايـــات

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتعديلاته .

و بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مـــادة (١) : يعتبر مشروع انشاء الطرق الداخلية في ولايتي نزوى وعبري و وصلات الطرق لولايتي أدم ومنح ، المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالي المرافقين ، من مشروعات المنفعة العامة .

مـــادة (٢) : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والاراضي اللازمة للمشروع هى وماعليها من منشآت طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار اليه .

مـــادة (٣) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صـدر في : ١٩ رجـــب سنة ١٤٠٩ هـ
الموافق : ٢٦ فـبـراير سنة ١٩٨٩ م

قابوس بن سـعيد
سـلطان عمـــان

نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية رقـــم (٤٠٤)
الصادرة فى ١٩٨٩/٤/١م

مذكـرة حول تقرير صفة المنفعة العامة
لمشروع الطرق الداخلية في بعض الولايات

تقضى التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم حفظه الله بتوفير واستكمال انشاء شبكة من الطرق الحديثة لربط جميع انحاء السلطنة وان تنال كل ولاية من ولايات السلطنة حظها من هذه الشبكة بما يسهم بشكل فعال في سهولة حركة الانتقال وانعاش الحياة بجوانبها المختلفة من الناحية التجارية والصناعية والاجتماعية .

وفي اطار هذه التوجيهات السامية اعدت وزارة المواصلات تخطيطا لمشاريع الطرق الداخلية بولايتي نزوى وعبري و وصلات الطرق لولايتي ادم ومنح ، روعيت فيه المواصفات الفنية العالمية في انشاء ورصف الطرق وتحديد المقطع العرضي لكل طريق واحراماته على نحو يتجنب نزع الملكيات بقدر الامكان .

غير ان الضرورة مازالت تقتضى نزع ملكية بعض العقارات والاراضي لاعتراضها هذه الطرق طبقا للمخطط الاجمالى المعتمد من وزارة الاسكان ، وصدور مرسوم سلطاني بتقرير صفة المنفعة العامة للمشروع .

وزير المواصـلات